

دروس مقياس: مجتمع الغرب الإسلامي
المستوى: السنة الأولى ماستر، تخصص تاريخ الغرب الإسلامي
قسم التاريخ – جامعة المسيلة
أستاذ المقياس: الطاهر بونابي

الدرس رقم 5

النصوص البيزنطية وروايات الفتح الإسلامي
(مقاربة مصدرية)

تساعد كتابات المؤرخ البيزنطي بروكوب التي كتبها في " تاريخ حرب الوندال" و"التاريخ السري" مؤرخ
البنات البطيئة على تتبع التغيرات التي أحدثتها قوانين الإمبراطور جيستينيان (527م-565م) في البني
الاجتماعية والاقتصادية و العمرانية للمقاطعة الإفريقية البيزنطية وهي جملة القوانين التي استغرق إعدادها عدة
سنوات من طرف لجنة من رجال القانون البيزنطيين يرأسهم تريبونيان (Tribonien) Jean Claude
cheyne Histoire de Byzance) وهي التي عرفت في تاريخ القوانين ب"مجموعة جوستينيان" وأهم
ما يعنينا من هذه المجموعة القانونية ما تعلق بتشريعات تنظيم التملك واستغلال الضياع التي شرع بطارفة
المقاطعة الإفريقية بتطبيقه بأمر من جيستينيان عقب فراغه من طرد الوندال(429-533م) من المقاطعة
الإفريقية بداية من عام 534م.

ومما جعل هذه المتغيرات واقعا تاريخيا وزادها وضوحاً أن بروكوب كان شاهد عيان على تطبيق قوانين
جيستينيان بالمقاطعة الإفريقية خلال النصف الأول من القرن السادس الميلادي و بوصفه صاحب وظيفة رسمية
في إمبراطورية جيستينيان بالقسطنطينية فقد رافق حملت القائد بليزاريوس على إفريقيا في أثناء تخليصها من
الاحتلال الوندالي (429-533م) وخص هذه الحملة بكتاب حول "الحرب الوندالية" Bellum
Vandalorum وفيه جعل من شخصية الإمبراطور جيستينيان مصدراً لكل الأعمال العسكرية والقانونية

والدينية والعمرانية التي تم إنجازها بالمقاطعة الإفريقية إلا أنه عند وقوفه على مظاهرها كان ينسب إنجازاتها إلى قادة الجيوش البيزنطية في المقاطعة الإفريقية وهم بليزاريوس و سولمون و غيناديوس و سرجيوس ورغم أنه في هذا الكتاب قد أخفى الآثار السلبية الناتجة عن سياسة جيستينيان و طريقته في تطبيق التشريعات القانونية حول الأملاك والضياع بالمقاطعة الإفريقية ، فإنه لم يستطع في سياق تعرضه إلى الجهود العسكرية البيزنطية في تطبيق هذه القوانين أن يخفي ردود الأفعال الثورية من جانب القبائل المور البربر - أصحاب الأرض-، و بالتالي عكس بطريقة غير مباشرة حركة توطين بعض قبائل المور من نفوسة وهوارة ولواتة بالهضاب والسهول والمدن عقب نهاية ثوراتها ضد الإحتلال البيزنطي في النصف الأول من القرن السادس الميلادي ، وحتى يبعد المسؤولية عن الإمبراطور جيستينيان حول تعقد الأوضاع الاجتماعية بالمقاطعة البيزنطية في القرن السادس الميلادي جراء قوانين الاستيطان فإنه حمل الوندال مسؤولية خراب المقاطعة الإفريقية . انظر (**procope**)

(**Guerre contre les vandales**)

وقد قدر لتأثير هذه التشريعات والتنظيمات أن تستمر متمثلة في بنية المجتمع الإستيطاني بالمقاطعة الإفريقية خلال القرن السابع الميلادي /الأول الهجري و الذي أولته روايات الفتوح أهمية ، فجاء الوصف حوله متنوعاً بين مادة تاريخية وجغرافية واقتصادية واجتماعية ودينية صاغها إخباريون من العرب والمسلمين مثل ابن عبد الحكم المصري (ت 257هـ/871م) وأبي عمر الواقدي (ت 207هـ/822م) وأبي الحسن البلاذري (ت 259هـ/892م) وغيرهم. ومن مميزاتهم أنهم أوردوا رواياتهم مرفوعة السند عن من كانوا مشاركين من عرب الفتح في تصفية الإحتلال البيزنطي وقاعدته الاجتماعية للمستوطنين، فضلا على مميزات الأخرى من حيث قوة بياحها وتنوع اصطلاحاتها وطريقة ضبط أسانيد الرواة فيها ، والتي توخى فيها مؤرخ الفتوح التحري والضبط.

مما أعطى لهذه الروايات إلى جانب الطابع الإخباري في وصف الوقائع العسكرية للفتح محتواً من الجغرافيا التاريخية والبشرية سمح بتصوير الشرائح الاجتماعية للمستوطنين من الروم والفرنجة والأفارقة وزاد من صدقيتها أنها عند مقابلتها بتفاصيل النص البيزنطي فإنها تحقق الانتظام في تأكيد استئناس الظواهر الاجتماعية والعمرانية من القرن السادس إلى القرن الثامن الميلادي /الثاني الهجري وهو ما يمثل في الحد ذاته رسداً لكل المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية واللغوية والثقافية والدينية التي تابعت الحياة من العهد البيزنطي في القرن السادس الميلادي إلى العهد الإسلامي في القرنين السابع والثامن الميلاديين أضف إلى ذلك أن هذا

الانتظام يعد مهما في معرفة الظواهر التي اضمحلت أو التي استحدثت وفق التشريع الجديد الذي صاحب الفتح الإسلامي بالمقاطعة الإفريقية البيزنطية (انظر الواقي: فتوح إفريقية؛ ابن عبد الحكم: فتوح إفريقية و الأندلس؛ البلاذري: فتوح البلدان)

ومن هنا يجدر بنا السؤال حول الكيفية التي يتحقق بها هذا الانتظام من الناحية المنهجية حول مظاهر اجتماعية شهدت التحول خلال عهدين متواليين وبين إمبراطورية وخلافة متصارعتين حول سيادة العالم القديم وعالم البحر المتوسط؟

أرى من كل هذا أن الخطوط النازمة بين هذا و ذلك تتحقق عبر تتبع طبيعة التشريعات وتنظيم التملك في العقار والضياح وتحديد الأطوار التي مر بها تطبيقها بولايات المقاطعة الإفريقية (البلاد الطرابلسية، ولاية البيزان -المزاق- والولاية البروقنصلية ونوميديا وموريطانيا القيصرية)، ثم استخلاص الأثر الذي خلفته في تكوين بنية اجتماعية مرتبطة بنظام التملك بالمدن ونظام الضياح في القرى والأرياف والحصون والقلاع، التي سادت إلى القرن السابع الميلادي، ثم اقتفاء أثرها في ألفاظ و اصطلاحات الإخباريين العرب والمسلمين من خلال روايات القرنين السابع والثامن الميلاديين/الأول والثاني المحجرين في صورة غير مندججة في مجتمع المور -البربر- الواسع والذي أظهره السياق التاريخي في تطبيق هذه القوانين مجتمعاً ثائراً على هذه الأوضاع طيلة القرن السادس الميلادي وفي كل ثورة كان من قبائله من زاحم الاستيطان في السهول الخصبة والمدن والحصون، باحثة عن دور جديد يعيدها إلى دورة التاريخ و الحضارة على أرضها. (انظر بروكوب: التاريخ السري)

وكيف ما سميت هذه الدورة من التوطين في تنظيم اجتماعي وسياسي وعسكري داخل أنظمة المستوطن البيزنطي على حد وصف محمد حسن في كتابه القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط فإنها تمثل الصورة الحضرية لقبائل من مجتمع المور -البربر- كانت متواصلة بالإدارة البيزنطية ومجتمع الاستيطان في مستوى الدين والاقتصاد والثقافة، ويمثل هذه الظاهرة الاجتماعية قبائل من: لواتة ونفوسة و هوارة بمدن الولاية الطرابلسية والمزاق، بينما التوطين الواسع لأمة البربر ضمن تنظيم القبيلة وبنياتها فهو نمط التوطين المستقل عن البيزنطيين بضواحي المدن والأرياف والقرى والديار والمجالات (انظر ابن خلدون: العبر، ج6)

ثم أخيراً كيف عمل عرب الفتح في عهد الخلافة خلال القرن السابع الميلادي على إدماج هذه البنية الاستيطانية إلى جانب مجتمع المور -البربري- في مجتمع جديد يعتمد في نظامه على قاعدة ما أصاب

المسلمون قبل الصلح فهو لهم و ما أصابوه بعد الصلح ردوه عليهم (انظر ابن عذارى : البيان المغرب ، ج1؛ النويري : نهاية الأرب) ، وما أحدثه هذا التشريع في تبدل التوطين الاجتماعي وبنياته الاقتصادية والعمرانية نظرا لاستمرار العمل به إلى عهدي الولاة و الدولة المستقلة بالمغرب الإسلامي خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين / 8 و 9 الميلاديين.